وفقا للقواعد العامة فأن المعاهدات يمتد اثرها بشكل عام الى اطرافها فقط , و هذا يستدعي من الاطراف الالتزام بتنفيذ المعاهدة وفقا للنطاق الاقليمي و الزمني من حبث عدم رجعية المعاهدات .

الا ان اثر المعاهدات قد يمتد بالنسبة للغير و هذا يظهر في حالات عدة , شرط الدولة الاكثر رعاية و الاشتراط لمصلحة الغير و المعاهدات التي ترتب التزامات على عاتق الغير و المعاهدات المنظمة لأوضاع دائمة بالأضافة الى الانضمام اللاحق للمعاهدة .